القدس عاصمة الثقافة العربية

في بؤرة الاستهداف الظالم

بقلم: الشيخ محمد أحمد حسين

المفتي العام للقدس والديار الفلسطينية

www.darifta.org

تتعرض مدينة القدس لحملة شرسة تستهدف تغيير معالمها، وإخضاعها للسيطرة الصهيونية الكاملة، على أكثر من صعيد، وبأكثر من وجه، وبأساليب ووسائل عديدة، وقد بدأت هذه الحملة منذ احتلال المدينة المقدسة عام 1967م، فمنذ الأيام الأولى للاحتلال، تم هدم حارة المغاربة بالكامل، بما فيها من بيوت ومساجد ومدارس وزوايا، ولم يبق من ذاك الحي إلا التلة المؤدية إلى المسجد الأقصى المبارك، والموصلة إلى بوابته الرئيسة المعروفة بباب المغاربة، وحتى هذه التلة لم تسلم من الهدم، فقد عبثت بها آليات الاحتلال بالهدم، وذلك في السابع من شهر شباط لعام 2007م، ورغم كل الاحتجاجات الصادرة عن الأوقاف الإسلامية، برفض هذا العدوان، وكذلك تقرير منظمة اليونسكو الذي طالب السلطات الإسرائيلية بوقف الهدم، وتغيير المعالم في هذه التلة، إلا أن سلطات الاحتلال بقيت مستمرة في مخططها لإقامة جسر حديدي، مكان هذه الطريق الأثرية التي تشتمل على الآثار الإسلامية منذ الحقب الإسلامية المبكرة للوجود الإسلامي في هذه الديار المباركة، ناهيك عن توسيع الساحة الواقعة أمام حائط البراق، وهو الجدار الغربي للمسجد الأقصى المبارك، والمحاولات المستمرة لترميمه من قبل سلطات الاحتلال، في تدخل سافر بصلاحيات الأوقاف الإسلامية المسؤولة عن كل مرافق المسجد الأقصى وجدرانه، من حيث الترميم والصيانة والإدارة.

كما سارعت سلطات الاحتلال في خطوة مخالفة لكل القوانين والأنظمة والأعراف الدولية، إلى اعتبار المدينة المقدسة عاصمة للكيان الإسرائيلي، والتنكر لكل ما يتعارض مع هذا القرار من رموز السيادة العربية على المدينة، كأمانة القدس، ومحافظتها، والسير في دمج باقي الخدمات الحياتية اليومية بعجلة الدوائر الإسرائيلية.

وجاء حريق المسجد الأقصى المشؤوم في الحادي والعشرين من شهر آب لعام 1969م، لينبه الأمة الإسلامية إلى الخطر الحقيقي الذي يستهدف المسجد الأقصى المبارك، وجوداً وحضارة، لتنشأ على أثر ذلك منظمة المؤتمر الإسلامي.

إلا أن كل الجهود العربية والإسلامية والدولية، لم تفلح لغاية الآن بكبح جماح الاحتلال عن مواصلة مخططاته الهادفة إلى تهويد القدس، بل تصاعدت وتيرة الهجمة عليها عبر سنوات الاحتلال العجاف،

حتى بلغت ذروة ملفتة للأنظار في السنوات الأخيرة، فالمواطن المقدسي محاصر بقيود صعبة، تستهدف الضغط عليه ليهجر مدينته وبيته، فهو إن أراد بناء بيت على أرضه، أو إضافة غرفة إلى مسكنه القائم، يمر بسلسلة من العوائق التي تحول دون تحقيق مراده، فإجراءات الترخيص طويلة وصعبة، وباهظة التكاليف، وتنتهي في الغالب برفض الطلب، لأسباب يتفنن الاحتلال باختلاقها، وفي ظل هذا التعقيد، وتلك المصاعب، يحاول المواطن المقدسي أحياناً مضطراً إقامة بناء أو إضافة عليه دون الحصول على الترخيص الاحتلالي، وحينها تسارع جرافات الهدم بمرافقة القوات المدججة بأنواع الأسلحة والآليات الفتاكة وتفاجئه بإجراءات الهدم أحياناً في جنح الظلام، وأحياناً أخرى في وضح النهار، على مرأى من عدسات الكاميرات ومحطات الفضائيات التي تعج بأخبار الهدم الظالم، وتشرد السكان في العراء يلتحفون السماء، ويفترشون الأرض، دون أن يجدوا وقفة جادة من أصحاب التأثير والنفوذ المنتشرين في ربوع العالم.

وإلى جانب صعوبات ترخيص الأبنية والمنشآت ومعوقاتها، وتعرضها لسيف الهدم، المتسرع، فإنه يطبق الخناق على المواطن المقدسي بفرض قيود على مكان السكن، فمن ثبت سكناه خارج حدود جدار الفصل العنصري، يعرض نفسه لعقوبة سحب الهوية، مما يعني إنكار مواطنته في المدينة المقدسة، حتى إنه مقيد في السلع التي يشتريها لغذائه، فيمنع من حمل أنواع مختلفة من المواد الغذائية لأسرته من المناطق المحيطة بمدينة القدس، وإن ثبت عليه هذا الجرم، يواجه بأنواع شتى من العقوبات، تبدأ بمصادرة السلعة، وتمر بالمحاكمة، وتنتهي بالغرامة أو السجن.

وإن حاول المواطن المقدسي الزواج من امرأة فلسطينية تسكن خارج حدود الجدار، أو رضي بإجابة طالب الزواج من ابنته أو أخته، الذي يسكن في قرية أو مدينة أو حي مجاور، فإنه يقع في مشكلة لها أول دون آخر، سواء فيما يخص شرط الإقامة، أو عقوبة سحب الهوية، أو الحصول على تصاريح الزيارات العائلية ....إلخ

وإلى جانب هذه العراقيل تأتي الضرائب الباهظة بأسمائها المختلفة، التي يعرف المواطن بعضها، ولا يعرف الآخر، لأنها في تحديث متواصل، وإضافة مستمرة.

فهذه بعض المصاعب التي يضعها الاحتلال في طريق حياة المواطن المقدسي، بهدف الضغط عليه، ليهجر مكان سكناه، وبالتالي إفراغ المدينة من سكانها، وجعلها في متناول المحتل ليملأها بمستوطنيه، الذين يغريهم بشتى المغريات والتسهيلات، ليستوطنوا المدينة، ويحلوا محل سكانها الأصليين.

وأحياناً يلجأ الاحتلال إلى إغواء بعض ضعاف النفوس، من سكان القدس ليبع بيته أو متجره، حتى لو كان في وسط الأحياء المكتظة بالعرب، وحتى لو كان جزءاً من بيت قديم.

فالاحتلال يعمل بأساليب متضافرة لطرد الساكن العربي من القدس، في مقابل إغراء المستوطن اليهودي والتسهيل عليه ليحل مكانه، لتصبح القدس في نهاية المطاف يهودية الطابع، ومسكونة بأغلبية يهودية، تمهيداً لبسط اليد عليها في نهاية المطاف، في صورة تخدع العالم والقوانين بشرعية وجودهم وقرارهم فيها.

وإلى جانب هذا المسار المفضي إلى الاستيلاء على القدس، تأتي مسارات أخرى، لها نفس الهدف، مع اختلاف في الميدان والموضوع، ومن تلك المسارات تلك المتمثلة بالاستيلاء على أراضي القدس ومبانيها بالقوة، بحجة شق الطرق، وحفر الأنفاق، وبناء الأسواق، والأماكن العامة، وقد طال ذلك البيوت والأراضي ذات الملكية الخاصة والعامة، إضافة إلى الأماكن الأثرية والمقابر، فلم يسلم من هذا السلب حتى الأموات في قبورهم.

وإذا ما تم الانتقال من هذا المسار إلى المسجد الأقصى المبارك، فإن الاستهداف الظالم للمدينة المقدسة يصبح أكثر جلاء، فهو يجري بأساليب واضحة الهدف، بينة الخطورة، فالحفريات تحت جدرانه قائمة على قدم وساق، كُشِفَ عن بعضها، ومن المؤكد أن كثيراً منها يجري العمل به في سرية تامة، بدليل أن العلم بالمكشوف تم بعد مرور زمن على الانتهاء منه، إذ العمل في الأنفاق والحفر محاط بإجراءات مشددة من السرية والكتمان، الذي تحبكه وتديره سلطات الاحتلال برمتها.

ولا يقف استهداف وجود المسجد الأقصى المبارك عند الحفريات المكشوفة والمكتومة، وإنما تتم إجراءات الاستهداف عبر قنوات كثيرة أخرى، فالحصار مشدد عليه، ومحكم بقوات الشرطة وحرس الحدود، وأجهزة الأمن الإسرائيلية المختلفة الظاهرة والخفية، إضافة إلى الكاميرات المنصوبة على الأماكن المحيطة به وأبوابه والطرق المؤدية إليه، والتي ترصد حركة كل داخل وخارج، سواء في ذلك البشر أم غيرهم، فالقوانين الإسرائيلية الظالمة تمنع إدخال شيء إلى المسجد الأقصى المبارك، أو إخراج شيء منه إلا بموافقتها، حتى إن مواد البناء والصيانة البسيطة تمنع من الدخول إليه، تبعاً لسياسة سلطات الاحتلال التي تقضي بمنع القيام بأية صيانة أو إعمار للمسجد، إلا بموافقة إسرائيلية، وهي بالتالي ترفض ما تشاء، وتسمح بما تشاء.

والحديث يطول عن منع المسلمين من الوصول إلى المسجد الأقصى المبارك للصلاة فيه، فلا يسمح الوصول إليه إلا بعد الحصول على تصاريح خاصة من سلطات الاحتلال، والتي تمنح في نطاق ضيق للغاية، وفي أوقات محددة، وتحرم الغالبية العظمى من المسلمين من الوصول إلى مسجدهم لزيارته وأداء عبادتهم فيه.

وتظهر معالم الاستهداف للمسجد الأقصى والقدس التي تحتضنه واضحة في هذا المجال، ففي الوقت الذي تشدد الإجراءات على المسلمين حتى لا يصلوا إلى مسجدهم الأقصى للصلاة فيه، فإن تسهيل وصول المستوطنين إليه يتم بحراسة سلطات الاحتلال ورعايتهم، وتتكرر محاولاتهم لاقتحامه، وإقامة شعائرهم في ساحاته، إضافة إلى الحديث الجدي عن استهدافه بالهدم، وما يشاع عن تخطيطهم لإقامة الهيكل المزعوم مكانه.

فالصلاة والاعتكاف، والخطابة والدروس، والبناء والصيانة، والزائرون والداخلون والخارجون، والشجر والحجر، والضوء والظلمة، كل ذلك وغيره من متعلقات المسجد الأقصى المبارك، يخضع بالتمام والكمال للرقابة والمتابعة الإسرائيلية، بل تتحكم به ما استطاعت لذلك سبيلاً.

وإن تشديد الحصار الظالم على مدينة القدس هو الوجه الآخر للحصار على مناطق الضفة الغربية، الذي أقيم جدار الفصل العنصري لتحقيقه، فحرم آلاف المؤمنين من شد الرحال إلى مسرى نبيهم ﷺ الذي حثهم عليه بقوله:" لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ، إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ؛ مَسْجِدِي هَذَا، وَمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى "(صحيح مسلم، كتاب الحج ، باب لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد).

وواضح أن من أهداف هذا الحصار فصل القدس عن محيطها العربي والإسلامي، وتقطيع أوصالها وصلاتها بهم.

ويظهر الاستهداف الثقافي لمدينة القدس في أكثر من صورة، فإغلاق المؤسسات المقدسية التعليمية والثقافية والاجتماعية والصحية شاهد عيان على هذا الاستهداف، ورفض الاعتراف بالشهادات التي تصدرها جامعة القدس شاهد آخر.

فهذا غيض من فيض إجراءات الاستهداف الظالم لمدينة القدس عاصمة الثقافة العربية، لطمس معالمها، وإلغاء هويتها العربية والإسلامية، سائلين الله أن لا تحقق هذه الإجراءات أهدافها، وأن يهيأ الله للقدس ومسجدها الأقصى وأهلها المرابطين الفرج القريب، والنصر العاجل، إنه سبحانه نعم المولى، ونعم النصير، وبالإجابة قدير.

إلا أن العتب واللوم سيبقى لازماً بالعرب والمسلمين، الذين تقاعسوا عن واجبهم نحو مسرى نبيهم، وقبلتهم الأولى، فما أدوا حقها عليهم، واكتفوا بالشجب والاستنكار، لما يحصل فيها من انتهاكات وجرائم.

آملين أن تتحقق لهم صحوة تجاه واجبهم، والمسؤولية الملقاة على عاتقهم، نحو دينهم ووجودهم ومقدساتهم وإخوانهم في القدس وفلسطين.